

## اثر التحدي الجيو أمني على بناء الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣

الباحثة/ مروة حامد صالح

أ.د قاسم محمد عبيد الجنابي

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٣/١/٦ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٣/٢/١٣  
تاريخ نشر البحث ٢٠٢٣/٣/٣٠

يعد موضوع بناء الدولة من المواضيع المهمة والضرورية وذلك لما له من أثر بترتيب حياة الناس سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، فبناء الدولة يعد طموح تسعى الى تحقيقه كل الدول لأنها تعد مقياساً لرفي وتقدم الدولة. وعند الحديث عن بناء الدولة في العراق هذا لا يعني ان الدولة غير موجودة، لكن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ تعرض النظام الساسي العراقي الى عدة تغييرات وكان أهمها تغيير النظام السياسي من شولي الى ديمقراطي، لذا تطلب ذلك الاهتمام في بناء الدولة لأهمية دورها في تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والامني. إلا ان تلك العملية لا تخلو من التحديات الت تعرقلها وتمنعها ان تكون دولة قوية فاعلة، ولان العامل الجغرافي يعد أحد عوامل قوة الدولة فلا بد من تقويم تلك العوامل ، للوصول الى مدى تأثيرها على أمن الدولة.

The issue of building the state is one of the important and necessary topics, because of its impact on arranging people's lives politically, economically, socially, and in security. Building the state is an aspiration that all countries seek to achieve because it is a measure of the progress and progress of the state.

When talking about building the state in Iraq, this does not mean that the state does not exist, but after the American occupation of Iraq in 2003, the Iraqi political system was subjected to several changes, the most important of which was the change of the political system from totalitarian to democratic. Political, economic, social and security stability. However, this process is not devoid of challenges that hinder it and prevent it from being a strong and effective state, and because the geographical factor is one of the factors of the state's strength, these factors must be evaluated, in order to reach the extent of their impact on the security of the state.

الكلمات المفتاحية: الدولة، التحدي، الأمني، الجيو أمني، العراق.



## المقدمة

يعد موضوع بناء الدولة من المواضيع المهمة والضرورية وذلك لما له من أثر بترتيب حياة الناس سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، فبناء الدولة يعد طموح تسعى الى تحقيقه كل الدول لأنها تعد مقياساً لرفي وتقدم الدولة.

وعند الحديث عن بناء الدولة في العراق هذا لا يعني ان الدولة غير موجودة، لكن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ تعرض النظام الساسي العراقي الى عدة تغييرات وكان أهمها تغيير النظام السياسي من شمولي الى ديمقراطي، لذا تطلب ذلك الاهتمام في بناء الدولة لأهمية دورها في تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والامني.

لكن لا يخفى عن الجميع ان بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ تعرض الى العديد من الازمات والتحديات أدت الى اضعاف الدولة العراقية وجعلتها دولة غير فاعلة محلياً وحتى اقليمياً ودولياً. ولان العامل الجغرافي له دور كبير في التفكير الاستراتيجي لصانع القرار في الدولة، وذلك لان الواقع الجغرافي للدولة يترتب عليه في كثير من الاحيان مجموعة من الأنماط السلوكية ثابتة نسبياً وقد تزداد وطئتها على الدولة عندما تتفاعل مع المتغيرات التي تمر بها الدولة سواء داخلياً او خارجياً، لذلك برزت أهمية التحديات الجيو امنية على بناء الدولة العراقية، وذلك بسبب العلاقة المصيرية بين الخصائص الجغرافية للدولة وبين أمنها، ولان أمن الدولة ينبع من متغيرين الاول خارج إرادة الإنسان وهو ما يتعلق بالعوامل الجغرافية اي ( جبرية الجغرافية) والثاني من صنع الإنسان وهو ما يتعلق بالاقتصاد والسياسة والامكانات العسكرية والتي هي نتاج لتفاعل الإنسان مع الأرض.

### إشكالية البحث:

ينطلق البحث من إشكالية مفادها من تأثير بناء الدولة العراقية بالعوامل الجغرافية خاصة بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، وكيف ان تلك العوامل تعد دالة الأمن للدولة سواء سلباً او ايجاباً اي كيف ينعكس تأثيرها على أمن الدولة واستقرارها، وبما ان الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ تأثرت بالعديد من التحديات، كان للتحديات الجيو امنية جزء منها.

### فرضية البحث:

يهدف البحث الى اثبات ان بناء الدولة ضرورة فطرية واجتماعية وسياسية وأمنية لان غياب الدولة يعني الفوضى، إلا ان تلك العملية لا تخلو من التحديات التي تعوقها وتمنعها ان تكون دولة قوية فاعلة، ولان العامل الجغرافي يعد أحد عوامل قوة الدولة فلا بد من تقويم تلك العوامل ، للوصول الى مدى تأثيرها على أمن الدولة، وذلك من خلال اختيار بعض التحديات الجيو امنية ذات الأثر الواضح في بناء الدولة.



## هدف البحث:

يهدف البحث الى تحليل التحديات الجيو أمنية ذات التأثير المباشر على عملية بناء الدولة العراقية، ومدى تأثيرها على عرقلة بناء الدولة العراقية أمنياً، وكذلك التوصل الى وضع اطار شامل لتقويم مكامن القوة والضعف فيها، وبما يساعد على تعزيز أمن الدولة وتأمين مصالح العراق الحيوية.

## منهجية البحث:

لقد كان عماد هذا البحث على المنهج التحليلي بصورة رئيسية، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي من أجل دعم التحليل والنتائج المنطقية وبالشكل الذي يتم فيه عرض الحقائق المتعلقة بالموضوع والخروج منها بنتائج قد تسهم في إعانة صانع القرار العراقي.

## هيكلية البحث :

قسم البحث الى محورين ، تناول الأول مفهوم الدولة ومفهوم بناء الدولة العراقية ومفهوم الجيو أمني، أما الثاني فتناول التحديات الجيو أمنية التي اثرت على عملية بناء الدولة العراقية.

## اولاً: مفهوم الدولة وبناء الدولة:

لا يمكن الحديث عن بناء الدولة قبل معرفة أهميه وجود الدولة في حياة الشعوب ومدى حاجتهم لها.

### ١. مفهوم الدولة:

تعد الدولة الوحدة الرئيسة في تحليل السياسة، كما انها سيطرت على أدبيات العلوم السياسية برغم كل التطورات التي حصلت في النظام الدولي وظهور الفاعلين الجدد من غير الدول وبرغم تشابك العلاقات بين الدول ووحدات المجتمع الدولي، فالدولة تبقى أكثر عمقاً وتدخلًا هيكلياً من باقي الوحدات.<sup>(١)</sup>

فان الحديث عن الدولة يعتبر من الموضوعات القديمة المتجددة، فالدولة مؤسسة إنسانية قديمة جداً، تعود الى المجتمعات الزراعية الاولى اي قبل ستة الاف عام في بلاد النهرين . كما قامت في الصين ايضا دولة منظمة ذات بيروقراطية عالية التدريب امتدت الاف السنين ، أما الحديث عن الدولة في الفكر الغربي التي ظهرت في أوروبا ، والتي استطاعت فرض سيادتها على مناطق وأقاليم شاسعة ، يعود تاريخها الى فترة توطيد حكم الأنظمة الملكية (الفرنسية والاسبانية والسويدية) قبل أربعمئة او خمسمة عام.<sup>(٢)</sup> فالمفكرون الغربيون بدؤوا يتعاملون مع مفهوم الدولة منذ القرن السادس عشر، الذي تزامن مع ظهور الدولة القومية (nation-state) في أوروبا ومنها أنتشر خارج أوروبا حتى أصبح النمط السائد في النظام العالمي المعاصر. ومعظم الكتاب يؤرخون بداية ظهور الدولة بهذا المعنى بعد معاهدة ويستفاليا عام (١٦٤٨)\*، اي ان مفهوم الدولة كان

مصاحب لمسيرة التطور الاجتماعي والأحداث السياسية.<sup>(٣)</sup>



أما مفهوم الدولة الحديث في ظل التطورات التي شهدتها العالم، أي بعد نهاية الحرب الباردة واختيار الاتحاد السوفيتي وظهور العولمة، أدى الى تراجع دور الدولة وسيادتها نتيجة صعود فاعلين دوليين آخرين.<sup>(١)</sup> فرغم هذه التحولات الكبيرة، إلا أن الدولة لا زالت قادرة على فرض الرقابة الداخلية والخارجية، كما أن الطبقات الاجتماعية داخل الدولة لازالت بحاجة الى دولة قوية تحميها.<sup>(٢)</sup>

إذاً تعد الدولة بأنها أحد أشكال التنظيم السياسي والقانوني للمجتمع، وهي تمتلك في دلالتها العامة حدود إقليمية وإدارية وسياسية تمارس فيها قوانينها، وهي أيضاً تتشكل من مؤسسات تعطيها الديمومة والنظام والقوة. فبدونها سيتعرض المجتمع للفوضى والانفجار والانحلال.<sup>(٣)</sup> فإذا لم تقوم الدولة بوظائفها (الأمنية والسياسية والأقتصادية والاجتماعية والثقافية) فإنها ستفقد فاعليتها وقوتها الداخلية والخارجية مما سيعرض شرعيتها الى الاهتزاز وستكون عبئاً على المجتمع الدولي.<sup>(٤)</sup>

## ٢. مفهوم بناء الدولة:

يعد مفهوم بناء الدولة اليوم هو أحد أهم قضايا المجتمع العالمي، فهو مفهوم قديم وحديث في آن واحد، قديماً فقد شاع استخدام مفهوم بناء الدولة بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية الحرب الباردة التي تزامنت مع انتشار موجات التحرر من الاستعمار، وكان يركز بناء الدولة في تلك الفترة على عملية إقامة مؤسسات مستقرة هدفها تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية، أما مفهوم بناء الدولة ما بعد الحرب الباردة ركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة أو المنهارة\*، التي أصبحت مصدراً للعديد من مشاكل العالم لأنها أصبحت تهدد السلم والأمن الدوليين. لذا فهي تعتمد على المساعدات الخارجية من الدول والمنظمات الدولية لدعمها بما يخدم استقرارها وأمنها الداخلي والخارجي.<sup>(٥)</sup>

وتعددت تعريفات عملية بناء الدولة من الناحية النظرية والواقعية، فيعرف **فرانسيس فوكوياما** بناء الدولة: على إنه تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي. أي بمعنى أن بناء الدولة هو عكس تحجيم الدولة من حيث المدى والقدرة.<sup>(٦)</sup> ويعرفه **ريتشارد كابلان** بأنه: "المجهود المبذول لإعادة تأسيس، أو إنشاء للمرة الأولى، حكومة فعالة وأصلية في دولة أو إقليم لا يوجد فيه مثل ذلك الكيان، أو قد يكون هناك كيان لكنه ضعيف. ويرى **فانديفال** الذي درس إعادة بناء الدولة بالتطبيق على ليبيا، بأن بناء الدولة: هو خلق وتوسيع للهيكل التي تختص بتنظيم الحياة البشرية من الناحية السياسية والاقتصادية، أي بمعنى ثاني نمو الحكومة الرسمية حيال المجتمع. أما **سو هون** فكان من أوائل من تناول تأثير العولمة على علاقة الدولة بالمجتمع، فعرف الدولة بأنها منظمة اجتماعية، وعرف بناء الدولة بأنه توسيع أو تمديد تلك المنظمة الاجتماعية بشكل يعظم من قوتها الاستخراجية والقسرية وقدرتها على دمج المواطنين.<sup>(٧)</sup>



إذن نستنتج من هذه التعريفات بأن عملية بناء الدولة هي تغيير أو إعادة طبيعة الأدوار أو الوظائف التي تقوم بها مؤسسات الدولة. فهي عملية ظهرت انعكاساً لمتطلبات الإصلاح التي يشترطها طبيعة النظام الدولي.<sup>(١)</sup> يعود بالأساس بناء الدولة الى المجتمع نفسه وانصهار قاداته وتجاذب مؤسساته، فهو تخطيط للسياسات المتبعة ، لكون هذه السياسات هي آلية الدولة تجاه المجتمع المحلي والدولي. كما تعد عملية البناء حقيقة واقعية يجتمع حولها المسؤول والمسؤول عنه، أي جميع أصحاب القوى وذوي المؤهلات والقدرات في هدف واحد وهو بناء هذه الدولة.<sup>(٢)</sup>

كما إن هناك عدة مجالات استراتيجية لبناء الدولة والتي من خلالها تتم مسارات البناء، إذ تشكل هذه الاستراتيجيات الأبعاد الأساسية لتلك العملية، وهي الاستراتيجية السياسية والاستراتيجية الاقتصادية والاستراتيجية الاجتماعية والاستراتيجية الأمنية والعسكرية، إذ لا يمكن ان تصبح دولة قوية دون وجود هذه الاستراتيجيات فهي تعد مرتكزاً أساسياً في بناء او إعادة بناء الدولة، بل والأهم من ذلك لا يمكن التحول الى الاستقرار ونجاح عملية البناء ما لم تكن هذه الاستراتيجيات موجودة ومستوعبة البناء والإصلاح.<sup>(٣)</sup>

### ثانياً: التحدي الجيو أمني وأثره في بناء الدولة العراقية:

واجه العراق بعد عام ٢٠٠٣ مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي أعاقا عملية بنائه وتحوله الى دولة فاعلة وقوية ومؤثرة، وكان للتحدي الجيوأمنية الأثر الواضح والبلغ في تأثيره على عملية البناء وخاصة الداخلية مثل الفراغ السكاني في البادية الغربية، وايضا تحدي المناطق المتنازع عليها، وكذلك أزمة أغلاق مضيق هرمز، لذلك سنبحث في هذا المطلب أهم هذه التحديات واثراها. لكن بداية سنتعرف على مفهوم الجيو أمني.

#### ١. مفهوم الجيو أمني:

مفهوم الجيو أمني هو استغلال المعطيات الجغرافية أو المحلية لتوفير بيئة أمنة للدولة سواء ما يحيط أو ما يرتبط بها، وبمعنى آخر تخطيط أمني يراعي بيئة الدولة من حيث موقعها الجغرافي وخصوصيته.<sup>(٤)</sup> إذ ظهر هذا المفهوم مع ظهور التهديدات الجديدة وأخطارها التي ترتبط بجميع مستويات الأمن، وبسبب تحول تلك القضايا التي تمس الفرد والمجتمع والدولة، الى قضايا أمنية بالغة الأهمية والسرية، إذ يتضمن الأمن مختلف مستويات المناطق الجغرافية ومهدداته التي لم تعد تأتي من البيئة الدولية فقط، فالبيئة الداخلية للدول أيضاً تنتج مهددات أمنية ولعل أهمها: فراغ القوة، والتراجع في البيئة، فضلاً عن تأثير الصراعات العرقية، والأمن المائي والغذائي، إضافة الى التغيرات المناخية والحدود البحرية والبرية وغيرها من التحديات التي أصبحت تندرج تحت مفهوم الجيو\_أمني بوصفه أحد التخصصات الحديثة في الدراسات الاستراتيجية.<sup>(٥)</sup>



فالعوامل الجغرافية تلعب دوراً مهماً في التأثير على أمن الفرد ومن ثم على أمن الدولة وعلى قوتها وضعفها، إذ وصفها الصحفي المصري محمد حسنين هيكل بقول: "إن الذي يصنع الأمن الوطني عامل التاريخ والجغرافيا" (١)

فالجيو أمني يتمثل في مستويات عدة أهمها الموقع الجغرافي للدولة بالنسبة للدول الإقليمية المجاورة لها، وكذلك شكل الدولة وطول حدودها أو قصرها واطلاقاً البحرية، وكذلك الفراغ السكاني في المناطق الحدودية خاصة واثراً يجذب الجماعات المسلحة، كل هذه العوامل الجغرافية وغيرها تشكل عوائق أمنية أمام بناء الدولة لأنها ذات تأثير مستدام ممتد وعابر لقدرات القيادات السياسية. (٢)

## ٢. التحديات الجيو أمنية واثراً على بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ :

واجه العراق تحديات متعددة بعد عام ٢٠٠٣ أعاقا عملية بنائه منها تحديات داخلية ومنها تحديات خارجية التي أعاقا تحوله الى دولة فاعلة ومؤثرة والتي لا بد من مجابهتها ومعالجتها قبل وأثناء الشروع في عملية البناء، ولأن العامل الجغرافي له مكانته وتأثيره الواضح على قوة الدولة واستقرارها، ولأن أمن الدولة يتأثر بالعامل الجغرافي فلا بد من معرفة التحديات التي يفرضها هذا العامل ومدى تأثيرها على عرقلة بناء الدولة العراقية وسنأتي على أهمها:

### أ. الفراغ السكاني في البادية الغربية :

يعد عنصر السكان العمود الفقري لقوة الدولة لما يعكسه حيوية شعب تلك الدولة، فقوة الدولة يعتمد على مدى ملائمة عدد السكان المنتجين وتوزيعهم بالتساوي قدر الإمكان على مختلف تضاريس الدولة ليعطي مجتمعاً قوياً. (٣)

ومنطقة البادية الغربية تميزت بخصائص جغرافية جعلتها تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على قوة الدولة العراقية وعلى استقرارها الأمني، ويعد الفراغ السكاني الخلل الأكثر وضوحاً في جغرافية المنطقة، ولهذا الفراغ أثراً سلبية لاتقف عند المستوى الاقتصادي فحسب بل يتجاوزها الى المستويات العسكرية والأمنية، وخير دليل على ذلك سهولة اختراقها عسكرياً من قبل القوات الأمريكية في عام ١٩٩١ وعام ٢٠٠٣، فضلاً عن استغلالها من قبل التنظيمات الإرهابية فيما بعد، و بناء معسكراته التدريبية والتغلغل فيها، إذ سهل هذا الخلل عملية تنقلهم من وإلى العراق عبر الأودية الممتدة باتجاه الدول المجاورة للبادية الغربية. (٤)

أما بالنسبة للأبعاد العسكرية والأمنية لظاهرة الفراغ السكاني، فقد أصبح يشكل الفراغ في البادية الغربية موطن ضعف ووهن في الدولة العراقية من الناحيتين العسكرية والأمنية، فهو يسهل على أي قوات عسكرية أو تنظيمات إرهابية أو حتى جماعات التهريب والجريمة المنظمة من اختراق هذه المناطق وعزلها عن سيطرة الدولة، فتكون عملية اختراق مناطق الفراغ والتخلخل السكاني أمر سهلاً ولا يواجه أي مقاومة. (٥)



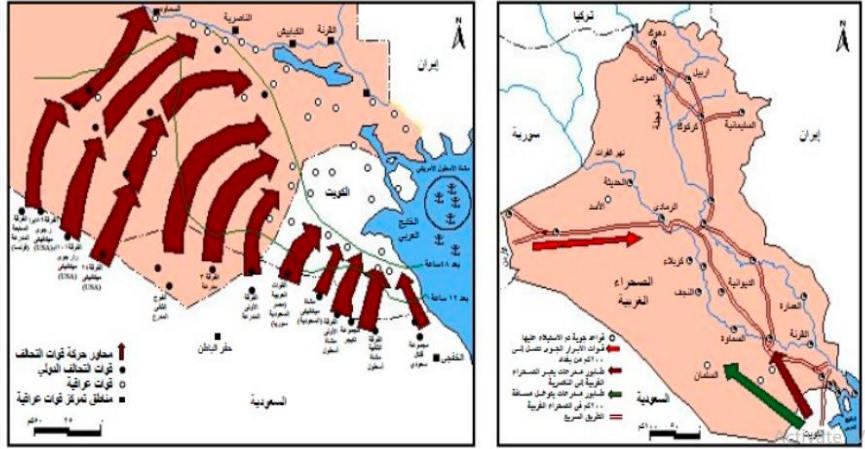
المنطقة وطبيعتها المفتوحة التي تتخللها الطرق النيسمية العديدة، ووجود الوديان والتلال والتموجات التي تساعد على التنقل خارج الطرق المعبدة، وتؤمن الاختفاء، فضلاً عن حدودها الطويلة المجاورة لأربعة دول عربية، فكل تلك العوامل تجعل مهمة تأمينها والدفاع عنها مسألة صعبة وسهلة اختراعها.<sup>(١)</sup>

إذ استغلت الجماعات المسلحة الإرهابية هذه الخصائص عندما سيطرت على مناطق واسعة في محافظة الانبار حتى امتدت الى محافظة نينوى، وهذا الأمر يبرز الدور المهم للسكان من الناحيتين العسكرية والأمنية، فوجود السكان وتوزيعهم المنتظم يكون عائقاً أمام القوات المعادية والجماعات الإرهابية المهاجمة، إذ يعرفون تقدمهم لحين وصول القوات العسكرية المدافعة، فوجود السكان يساعد السلطات والقوات الأمنية بتقديم المعلومات عن أي نشاط إرهابي، كما يوفر وجود السكان الدعم للقوات العسكرية والأمنية في القضايا التموينية، على عكس الفراغ السكاني الذي يؤدي الى تسهيل حصول العدو والجماعات الإرهابية على حرية الحركة والعمل واستهداف مناطق العمق.<sup>(٢)</sup> إذ تعتبر المناطق ذات الكثافة السكانية صعبة الاختراق والسيطرة عليها من قبل المجاميع المسلحة، فإن تعداد السكان يعد من العوامل المهمة في تكوين قوة الدولة، فالكثافة السكانية مع عوامل أخرى تخلق قوة دفاعية للدولة أولاً كما يصبح من الصعب على أية قوة أجنبية أو جماعات إرهابية ان تسيطر على تلك المنطقة ثانياً.<sup>(٣)</sup>

ويمثل الدفاع عن خط الحدود مع الدول المجاورة عبئاً للدولة العراقية، فخط الحدود يمر في منطقة صحراوية مفتوحة وخالية من أي عوارض طبيعية، كما تسهل منطقة الحدود خاصة بين العراق والسعودية اختراقها والتقدم من خلالها نحو مركز الدولة العراقية (بغداد) وتهديد أمنها كما حدث في حرب الخليج الثانية (١٩٩١)، وعند احتلال العراق في حرب الخليج الثالثة (٢٠٠٣).<sup>(٤)</sup> انظر خارطة رقم (١).

## خارطة (١)

توغل القوات الأمريكية في حربي الخليج الثانية والثالثة في المنطقة الغربية باتجاه العاصمة بغداد



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على :

١ \_ رضا محمد السيد سليم، الجغرافية السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر، ٢٠٠٨، ص ٢١٠.

كما شهدت البادية الغربية بعد عام ٢٠٠٣ عمليات نقل للأسلحة والإرهابين عبر الحدود، إذ ساعدت الطبيعة الصحراوية لخط الحدود ووجود الخواضن وعمليات التمويل الضخمة، أدى الى نمو الإرهاب وتقدمه الى بقية المحافظات العراقية، وفي الحقيقة إن اختيار هذه المنطقة (البادية الغربية) من قبل الجماعات المسلحة وفيما بعد "داعش"، يعود لوجود الفراغ السكاني، والطابع المذهبي لسكان تلك المنطقة، ولامتداد حدودها مع ثلاث دول في مقدمتها السعودية وسوريا والأردن، فضلاً عن مساحتها الكبيرة التي تساوي ثلث مساحة العراق. (١) فكان لها دور كبير في استقطاب الجماعات المسلحة التي عبرت الحدود من بعض الدول المجاورة، فهي تتخذ من الصحراء مكاناً لتوطينهم مستغلين الحجم الواسع لتلك الصحراء وايضاً بعدها عن الوحدات الإدارية لمحافظة الأنبار، فكانت ايواء للإرهابيين للتدريب ولتنفيذ عملياتهم الإرهابية في المناطق القريبة من تلك الصحراء خاصة. (٢) إذ أصبحت هذه المناطق من أهم مناطق التدريب ومراكز الدعم اللوجستي لعملياتهم المتطرفة خاصة بعد أحداث حزيران (٢٠١٤) واحتلال "داعش" الإرهابي للموصل والعديد من المناطق، فقد تم حينها نقل عناصرهم المهيأة فكرياً ليتم تشكيل فيما بعد مجاميعهم العسكرية. فمناطق تثقيف وتجنيد عناصرهم تختلف من حيث الحيز المكاني عن المناطق التي يتم فيها تدريبهم، فهم يستهدفون أماكن غير خاضعة لسلطات رسمية لتتم عملية التدريب بمرونة أكبر، وعادة ما تكون هذه المناطق تقع ضمن حيز الفراغ السكاني، وهو ما حصل في صحراء النخيب أو مناطق الفراغ السكاني الواسعة في الأنبار والموصل. (٣)

وحتى بعد اندحار التنظيم الإرهابي "داعش" لم يحمل الاستقرار للحدود العراقية خاصة مع سوريا فهي ما زالت تعد من المناطق الأكثر اضطراباً على مستوى الجيوأمني، فإن ضعف سلطة الدولة المركزية في كلا البلدين (العراقي والسوري) وقلة عدد السكان في تلك المنطقة (الحدودية) أستمّر ظهور الجماعات المسلحة من فترة الى أخرى هدفها استغلال و ملء ذلك الفراغ. (٨)

وعليه كانت ولا زالت الصحراء العراقية تمثل ضعف جيوأمني عراقي، بل قد تعد الشريط الأخطر أمنياً فقد أصبحت اليوم هذه المنطقة بؤرة لوجود معسكرات لمجاميع الإرهابية "داعش"، لذا لا بد من سد ثغرات الحدود المفتوحة وذلك من خلال مليء الفراغ السكاني في القرى والنواحي القريبة من الحدود وبناء المعسكرات وأبراج مراقبة لمراقبة كل الحدود. (٩) كما يجب على الدولة العراقية أن تعمل على موضوع توزيع السكّان داخل الدولة، لأن كثافة السكان وتركيزهم في منطقة معينة داخل الدولة (كالعواصم والمحافظات أو المناطق الصناعية أو المناطق القريبة المطلة على المياه) سيكون لها آثار سلبية كثيرة أبرزها تأثيرها على سلامة الأمن الوطني العراقي وأيضاً على عملية بناء الدولة العراقية، كما ستؤثر على المواطنين لأنهم سيكونون عرضة للفناء بسهولة في حالة تعرض الدولة لهجوم معادي أو عمل إرهابي كما حدث في العديد من المناطق العراقية التي تعرضت لعمليات إرهابية (كالسيارات المفخخة) والتي تكون فيها كثافة سكانية أكثر، فكانت الخسائر البشرية أكثر، بالإضافة الى ذلك فإن مساحة الدولة الغير مستغلة اقتصادياً وسكانياً يعمل على تكوين فراغات وثغرات كبيرة تكون ملاذاً مناسباً للجماعات الإرهابية أو حتى للجماعات الخارجة عن النظام. (١٠) كما إن للفراغ السكاني أبعاداً سياسية، فنتيجة لعزلة سكان منطقة البادية الغربية وسكنهم في مناطق متباعدة ومتفرقة، أدى ذلك ضعف ارتباطهم بالدولة وسلطتها، فبالتالي ضعف شعورهم بالانتماء للوطن ووحدته. (١١)

#### ب. المناطق المتنازع عليها واشكالية ادارة الامن فيها :

عند ذكر مصطلح المناطق المتنازع عليها فإن ما يتوارد الى الذهن النزاعات القائمة بين دولتين أو أكثر حول ترسيم الحدود أو أحقية بمناطق معينة أو نزاعات ناتجة عن الخلافات السياسية والإدائية والأمنية، إذ شاع استخدام هذا المصطلح في العلاقات الدولية وفي القانون الدولي، وهو لم يستخدم في إطار الدساتير الوطنية، لكن المشرع العراقي سلك طريق غير مألوف على الإطلاق في التشريعات الوطنية وهذه تعد سابقة خطيرة لأنها توحى وكأن العراق مقبل على النزاع بين المدن التي قد تنشأ لاحقاً ، وهذا دليل على غلبة الجانب السياسي على الجانب القانوني. (١٢)

ففي ظل المتغيرات السياسية التي شهدتها العراق بعد الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣، ظهر مصطلح (المناطق المتنازع عليها)، بصورة رسمية من خلال المادة (٥٨) من قانون الدولة المؤقتة لسنة ٢٠٠٤، والتي نصت على " إجراء تعداد سكاني عادل وشفاف لتسوية مشكلة تلك الأراضي المتنازع عليها"، وفي عام



٢٠٠٥ تم ترحيل المادة المذكورة الى المادة (١٤٠) في الدستور العراقي الدائم. (١) فمنذ تلك التغيرات عام ٢٠٠٣ أصبحت مسألة الحدود الجنوبية والجنوبية الغربية لإقليم كردستان العراق ( بسبب مشكلة المناطق المستقطعة من كردستان والملحقة بمحافظات مجاورة للإقليم)، أحد أهم وأصعب القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، وذلك بسبب التحديات والآثار السبيلة لهذه القضية على العلاقة بين الطرفين أولاً، وعلى مسار العملية السياسية ثانياً، وعلى بناء الدولة العراقية الفيدرالية الجديدة ثالثاً، فتحديد النطاق الجغرافي لأراضي الإقليم وحدوده الإدارية في الدول الفيدرالية أمر لا بد منه، فالنظام الفيدرالي في العراق له أهمية خاصة تعود الى تعدد القوميات والطوائف والمذاهب فيه. (٢)

فدستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ قد وضع شؤون الدفاع والامن ضمن اختصاصات الحكومة الاتحادية، ففي المادة (١١٠) وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها وإنشاء القوات المسلحة التي تتولى حماية وضمان أمن حدود العراق والدفاع عنه ضمن صلاحيات واختصاصات الحكومة الاتحادية، أما المادة (١٢١) في النقطة الخامسة منها منحت حكومات الأقاليم سلطة إنشاء وتنظيم الأمن الداخلي للإقليم مثل (الشرطة والأمن وحرس الإقليم). (٣) وبسبب تداخل كلا المادتين تطلب الأمر توضيح مصطلح حرس الإقليم وواجباته في الدستور، فجاء ذكر حرس الإقليم لإضفاء الشرعية على وجود قوات البيشمركة الكردية ، وهانا يبرز تساؤل، ماهي وظيفة حرس الإقليم؟ وما هو دوره برغم إن الدستور العراقي أشار الى ان حماية الحدود الدولية للعراق والدفاع عنها هي من مهام (وزارة الدفاع ووزارة الداخلية) أي من مهام الحكومة الاتحادية؟ وهذا التساؤل لا يقتصر على وظيفة حرس الإقليم في إقليم كردستان العراق فقط، بل يطال الأقاليم التي قد تنشأ مستقبلاً وفق ما نص عليه الدستور، ويزداد الغموض أكثر في الأقاليم التي لا تمتلك حدود دولية، هذا من جانب ومن جانب آخر يوجد في مشروع دستور إقليم كردستان في نص المادة (٦٥) الثانية عشر والتي تنص على " على منع دخول القوات العراقية المسلحة الى أراضي الإقليم دون موافقة برلمان كردستان، والتي من المفروض ان تمتلك تلك القوات الاتحادية حرية الحركة الكاملة على كل شبر من الأراضي الدولة العراقية من أجل القيام بواجبها في الدفاع وحماية حدود البلاد، وهذا في الحقيقة يؤكد بوجود جيشين بعقيدتين وتنظيمين عسكريين مختلفين داخل حدود الدولة الواحدة، وهذا من شأنه يؤدي الى إضعاف الدولة في إدارة أمنها. (٤)

لذا شهدت المدن التي قريبة من حدود الإقليم تنافس بين سلطة الجيش والشرطة العراقية، والبيشمركة، والمحاكم الرسمية الموجودة في تلك المدن، على إدارتها ، وأبرز هذه المدن هي كركوك الغنية بالنفط وعمار ومخمور وسنجار والحمدانية وتلعفر وصولاً الى خانقين التي هي على مقربة من الحدود العراقية الإيرانية، إذ تبلغ مساحة هذه المناطق المتنازع عليها نحو (٤٠ ألف كم<sup>٢</sup>)، والتي يسكنها ما يزيد عن (٣ ملايين نسمة) من مكونات



عراقية مختلفة منها العربية والكردية والتركمانية والآشورية فضلاً عن الأقليات اخرى مثل الأيزيدية والشبكية والكاكائية والزراذشتية وغيرها.<sup>(١)</sup> خريطة رقم (٢) .<sup>٧</sup>

### خارطة رقم (٢)

المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان



من عمل الباحث بالأعتماد على:

١. جريدة الشرق الأوسط، المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل: شريط بطول ألف كم من الحدود الإيرانية الى السورية، ع ٤٢٠٣، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي: [www.aawsat.com](http://www.aawsat.com)، ١٧/أكتوبر/٢٠١٧.

فقد حازت تسمية المناطق المتنازع عليها في العراق الصفة القانونية والرسمية من خلال ورودها في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ الذي لم يعرف المناطق المتنازع عليها باستثناء كركوك التي ورد ذكرها في المادة (١٣٣ ثانياً) وأيضاً المادة (١٤٠ ثانياً)\*.<sup>(٢)</sup> فقد بدأت المؤسسات العراقية باعتماد تسمية المناطق المتنازع عليها في قراراتها وتعليماتها، حتى اللجنة التنفيذية المشكلة من قبل الحكومة الاتحادية لتنفيذ متطلبات هذه المادة سميت ب (لجنة المادة ١٤٠).<sup>(٣)</sup>

فبرزت العديد من التحديات (السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية) في تلك المناطق ولكن أخطرها كان تحدي إدارة أمنها، وتداخل الصلاحيات الأمنية ما بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم، خاصة بعد



أحداث حزيران عام ٢٠١٤ (بعد احتلال داعش للإرهاي) لمدينة الموصل وبعض المناطق الاخرى والتي معظمها تقع ضمن ما يسمى بمناطق المتنازع عليها. (١)

فإن التوتر الأمني في هذه المناطق يعود لوجود مؤسستين أمنييتين متقابلتين، أحدهما كردية والأخرى عراقية، وهذا من شأنه يجعل سكان تلك المناطق ينظرون الى كل من هاتين القوتين بأنها تأمن مصلحة أبناء عرقها، فالعرب والتركمان في المناطق المتنازع عليها يعترضون وبشدة وجود قوات كردية أمنية، ويرون وجود تلك القوات ليس إلا مقدمة لعملية استحوادهم على الأرض. (٢)

لكن سيطرت قوات البيشمركة زادت أكثر خاصة بعد الفوضى التي سادت أثر اجتياح تنظيم داعش للمدن القريبة على الإقليم في ٢٠١٤. فقد انتشرت تلك القوات (البيشمركة) ضمن مساحة (٢٣ الف كم<sup>٢</sup>) من الأراضي، (٩ الف) منها من محافظة نينوى و(٦٥٠٠ الف) من محافظة كركوك و(١٥٠٠ الف) من محافظة صلاح الدين و(٢٥٠٠ الف) في منطقة مخمور التابعة لمحافظة الموصل، إذ نقلت الوكالة الفرنسية في تقرير لسيبريل روسل في إشارته الى "إن قوات البيشمركة كانت بالفعل موجودة قبل عام ٢٠١٤ في المناطق المتنازع عليها بشكل مختلط مع القوات العراقية المسلحة"، كما أشار روسل بعد الهجوم الشرس "لداعش" والذي سيطر على نحو ثلث مساحة العراق انسحبت القوات العراقية المسلحة وهذا الانسحاب آنذاك سمح للأكراد بالاستفراد بالسيطرة على المناطق التي كانوا فيها. (٣) إذ أبدت القيادات الكردية رفضها بتشكيل قوات الحرس الوطني في محافظة كركوك، وهو ما طرحته حكومة رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي ضمن مسودة مشروع قانون تأسيس الحرس الوطني، والذي نص على تشكيل قوات من أبناء المحافظات العراقية لتتولى مهمة حماية أمن واستقرار محافظة كركوك، إذ صرح حينها عدد من المسؤولين الأكراد بأن قوات البيشمركة هي من تحمي كركوك، فهي تتولى حماية كل المكونات الموجودة في المدينة دون تمييز بين طوائفها او انتماءاتها، وبأنها تقوم بحماية مناطق المدينة بالتعاون مع طيران التحالف الدولي، كما أشاروا الى بقاء قواتهم (البيشمركة) في كركوك وفي جميع المناطق الأخرى التي دخلتها وبأنها لم تنسحب منها بعد ان تركتها القوات الأمنية العراقية في حزيران ٢٠١٤. (٤)

كما لا يخفى على الجميع ان التدخلات الإقليمية والدولية كان لها حضوراً قوياً في هذه القضية (المناطق المتنازع عليها)، إذ يتزايد تدخل الاجندات الخارجية وخاصة (دول الجوار) للحيلولة دون تطبيق المادة (١٤٠)، إذ تعتمد في خلق ظروف أمنية غير مناسبة، مما ينعكس سلباً على المواطنين في هذه المناطق والذين طالما دفعوا ثمن عدم استقرار الأمني والسياسي والإداري فيها. (٥)



### ٣. تحدي اغلاق مضيق هرمز على أمن الطاقة العراقي:

الكل يعلم تعتمد اقتصاديات دول الخليج عامة والعراق خاصة بشكل أساسي على عائدات النفط التي توفر لها إمكانيات مادية، فالمضيق بالنسبة للعراق يعد مكان إستراتيجي واقتصادي مهم، فهو لا يمتلك اي واجهة بحرية سوى تلك القائمة على سواحل العربي من خلال شط العرب. (٦) فالنفط يعد سلعة إستراتيجية له أهمية كبيرة في وقت السلم والحرب، والعراق يملك الحصة الأكبر من هذه الثروة الطبيعية، فالعراق يقع على بحيرة من النفط، إذ يحتل العراق المرتبة الخامسة من بين الدول المنتجة للنفط بأكبر احتياطات النفط الخام، حيث ذكرت مؤخراً ادارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) في إحصائية لها عام ٢٠١٩، بأن العراق يمتلك احتياطي يبلغ حوالي (١٤٧) مليار برميل مقارنة بعام ٢٠١٧. (٧)

كما يملك العراق ثاني أكبر احتياطي من النفط الخام فهو يأتي في المرتبة الثانية بعد السعودية، إذ بلغ حجم الاحتياطي العراقي من النفط الخام أكثر من (١١٠) مليار برميل وهو ما يعادل (١١%) من إجمالي الاحتياطي العالمي في عام ٢٠٠٣، وربما يصل الى ما يقارب (٣٠٠-٣١٠) مليار برميل بعد عام ٢٠٢٠، وذلك بسبب وجود حقول جديدة لم يتم التنقيب والبحث عنها فمن المتوقع ان تم اكتشافها سيصل عددها الى (١٠٠ الف) بئر. (٨)

وتحتل محافظة البصرة المرتبة الأولى في عدد الحقول النفط المعروفة والبالغة (١٥) حقلاً ويعتبر حقل مجنون يمتلك أكبر احتياطي والذي يبلغ ٣٠ مليار برميل، يليه حقل غرب القرنة والذي يبلغ احتياطه ١٥ مليار برميل ثم حقل شرق بغداد والذي يبلغ ١٠ مليار برميل ليوازي حقل الرميلة بذلك الاحتياطي ومن خلال الجدول التالي يوضح وجدول التالي:

جدول (١) يوضح الاحتياطي النفطي المعروف حالياً حسب محافظات العراق:

| المحافظة | عدد الحقول المعروفة | الاحتياطي النفطي الكلي (مليون برميل) | النسبة المئوية | الملاحظات |
|----------|---------------------|--------------------------------------|----------------|-----------|
| البصرة   | ١٥                  | ٦٥٨١٠                                | ٥٩,١           |           |
| ميسان    | ١١                  | ٨٥٠٠                                 | ٧,٦            |           |
| ذي قار   | ٣                   | ٥٠٧٠                                 | ٤,٥            |           |
| المتن    | ١                   | ٢٠                                   |                |           |
| القادسية |                     |                                      |                |           |
| بابل     |                     |                                      |                |           |
| النجف    | ١                   | ٢٠٠                                  | ٠,٢            |           |
| كربلاء   | ٢                   | ٣٤٠                                  | ٠,٣            |           |
| واسط     | ٣                   | ١٣٥٠                                 | ١,٢            |           |
| الانبار  |                     |                                      |                |           |



|            |    |        |      |                                                                 |
|------------|----|--------|------|-----------------------------------------------------------------|
| بغداد      | ١  | ٦٥٠٠   | ٥,٨  |                                                                 |
| صلاح الدين | ٥  | ٢٧٢٥   | ٢,٥  |                                                                 |
| ديالى      | ٨  | ٦٥٠    | ٠,٦  | زائد ٣ حقول<br>غازية هي تل<br>غزال،<br>المنصورية،<br>جربة بيكا. |
| كركوك      | ٦  | ١٣٤٧٥  | ١٢,١ |                                                                 |
| السليمانية | ٦  |        |      | حقول غازية<br>عددها ٢<br>جمجمال<br>وكورمور                      |
| اربيل      | ٥  | ٣١٦٠   | ٢,٩  |                                                                 |
| دهوك       |    |        |      |                                                                 |
| الموصل     | ١٠ | ٣٥١٠   | ٣,٢  |                                                                 |
| المجموع    | ٧١ | ١١١٣١٠ | ١٠٠  |                                                                 |

المخطط من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر: سلام إبراهيم كبة، نفط عراق التنمية البشرية المستدامة، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي: [www.afaka.org](http://www.afaka.org).

المخطط من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر: سلام إبراهيم كبة، نفط عراق التنمية البشرية المستدامة، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي: [www.afaka.org](http://www.afaka.org).

فبعد عام ٢٠٠٣ كان الإنتاج عند ٥٨,٢ مليون برميل يوميا، إذ بلغ الإنتاج العراقي الصافي ٩,١ مليون برميل يوميا ضمن المجموع الكلي وهو ١,٢ مليون برميل، كما يمتلك العراق طاقة تصديرية تصل إلى ٥,٢ مليون برميل يوميا وحوالي ٢ مليون برميل منها عن طريق الخليج العربي، والعراق يعتمد في طاقته التصديرية على منفذين رئيسيين هما ( المنفذ الشمالي والمنفذ الجنوبي)، ولكن أغلب صادرات العراق النفطية تتم من منفذه الجنوبي ومنها الى مضيق هرمز وذلك عن طريق ميناء البصرة والذي يعد أكبر المنافذ، فهو يمتلك أربعة مراسي ذات سعة ٤٠٠ ألف برميل يوميا من أصل طاقة التحميل المقررة أصلا لهذا الميناء و البالغة ٢ مليون برميل يوميا، وكذلك ميناء خور العمية الذي تم افتتاحه أمام التصدير بطاقة ابتدائية بلغت ٣٠٠-٤٠٠ ألف برميل يوميا بعد الإصلاح الكامل له، أما ميناء خور الزبير الذي يتعامل أساسا مع الأقمشة والملبوسات الجاهزة ومقادير صغيرة من النفط إضافة إلى سوائل الغاز الطبيعي وغاز البترول المسيل.<sup>(٨)</sup>

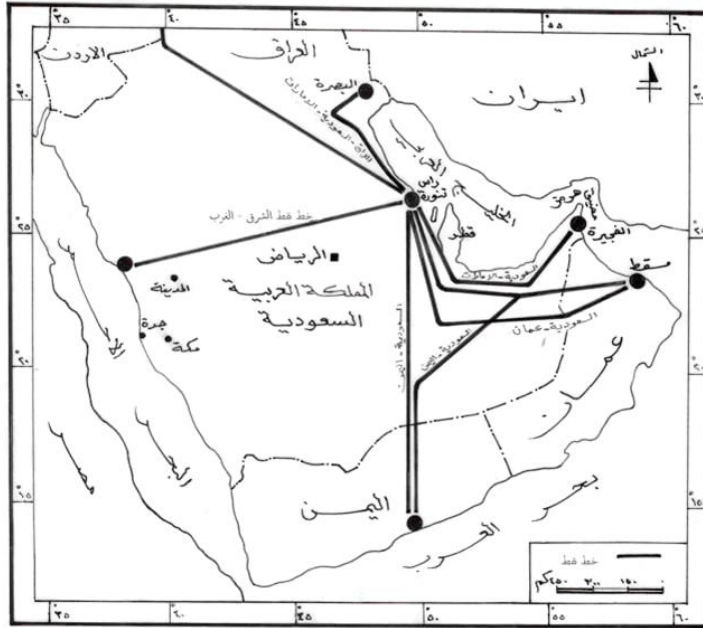
ولان العراق يعتمد بشكل كبير على تصدير نفطه عبر الخليج من منفذه الجنوبي بسبب إطلالته البحرية عبر محافظة البصرة، فهذا الأمر سيجعله من أكثر الدول تضرراً بما سيطرأ على المشهد الخاص بمضيق هرمز من تطورات فهو في ظل الحقيقة الجغرافية التي تشير إلى أن العراق يعد من دول الخليج، ووفقاً لتلك الحقيقة يتأثر بشكل حتمي.<sup>(٩)</sup>



وهنا يكمن السؤال لماذا العراق هو أكثر المتضررين من إغلاق مضيق هرمز رغم إنه لا يملك منفذاً بحرياً سوى عشرة أميال عبر شط العرب؟ في الحقيقة ان ترسيم الحدود بين العراق والكويت من قبل اللجنة الدولية بإشراف الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢، قد ألحقت ضرراً فادحاً بحقوق العراق الإقليمية والتاريخية، خاصة في ترسيم الحدود البحرية، خاصة وان العراق يعاني جغرافياً من إطلالته الضيقة والصغيرة على بحر شبه مغلق في الخليج العربي، إذ انه يبتعد عن منفذه الوحيد والمفتوح على البحار العالية اي على مضيق هرمز بنحو ٤٧٠ كم. الأمر الذي جعل خطوط ملاحته النفطية والتجارية له عبر هذا الطريق تمر في مناطق البحار الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة لكل من إيران وعمان بالدرجة الأولى وبقيّة دول الخليج بالدرجة الثانية. (١) وهذا جعل العراق يعاني من ضيق المنافذ البحرية، فإن إطلالة العراق البحرية الوحيدة على الخليج العربي تمتد من رأس البيشة شرقاً إلى أم قصر غرباً. (٢) لذا فإن شط العرب يكتسب أهمية جيوبوليتيكية بالنسبة للعراق، لأنه النهر الوحيد الصالح للملاحة في منطقة الخليج العربي وهو أهم منفذ مائي للعراق للاتصال الخارجي عبر البحار مع الدول الإقليمية والعالمية. (٣) إذ أن إغلاق المضيق سيعرض اقتصاد العراق الى تشوهات اقتصادية خصوصاً كون المضيق الممر التجاري الوحيد للعراق عبر الخليج العربي فإغلاقه سيجعل الخليج العربي بحراً مغلقاً لا اتصال له بالبحار العامة. (٤)

وبما إن الخليج هو المنفذ الرئيسي لتصدير النفط العراقي من الحقول الجنوبية، لذا فإن أكبر تداعيات إغلاق مضيق هرمز ستكون من حصة العراق، لان أغلب صادرات النفط العراقي هي من الحقول الجنوبية (البصرة، العمارة، الناصرية)، والتي تحتضن عدد من الحقول التي تعد من بين الحقول الكبرى في العالم، كما أن تمويل موازنة الدولة واستدامة الحياة تعتمد على صادرات النفط، فضلاً عن صعوبة نقل النفط عبر تركيا بسبب الوضع الأمني وتعرض الانابيب الى عمليات تفجير من قبل الإرهابيين. (٥) لذا يجب على العراق زيادة الاعتماد على المواصلات البرية فهي الخيار الذي يفرض نفسه سواء على العراق او حتى دول رأس الخليج، فهذا الخيار يجعل العراق يتجه الى الدول المجاورة لتصدير والاستيراد عبر أراضيها، لذا يتطلب ذلك علاقات سياسية جيدة مع الدول المجاورة وان لا يفقد دوره الإقليمي، كذلك يجب العمل على تهئية موانئه على سواحل خليج عُمان والبحر العربي والبحر الأحمر. (٦) ينظر الى خريطة (٣)

خريطة (٣) توضح البدائل المتاحة في حال أقفال مضيق هرمز.



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر من شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي:

[www.Files.nireblog.com](http://www.Files.nireblog.com)

إذاً العراق يتقاسم مع مجموعة من الدول الخليجية (قطر، البحرين، الكويت) مخاوف اغلاق مضيق هرمز وهو الأمر الذي سيحول هذه الدول الى دول حبيسة في حال اغلاق المضيق، وعليه فقد شكل هذا المسار الملاحي المار بمضيق هرمز محفزاً كامناً لتوجيه السياسة الخارجية العراقية نحو الدول المشاطئة لهذا المضيق، فإن توقف الحركة في هذا المضيق يمثل وقف لإمدادات الطاقة بشكل يؤثر على عجلة اقتصاده. (٦)

الخاتمة :

١\_ ان عملية بناء الدولة يتطلب مواجهة التحديات التي تواجه الدولة سواء الداخلية او الخارجية لاجراج الدولة من الهشاشة والضعف والفسل وتنقلها الى الفاعلية والقوة.

٢\_ وتتجسد أحد هذه التحديات بالتحديات الجيو أمنية فتأثير واضح على عملية البناء، وذلك لان العامل الجغرافي مكانة متميزة في التفكير الاستراتيجي لبناء الدولة فواقع الجغرافي للدولة يترتب عليه في كثير من الاحيان مجموعة من التحديات، فالعوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) تزداد وطئتها على الدولة عندما تتفاعل مع متغيرات (سلبية) داخلية وخارجية، لذلك يفرض المتغير الجيو أمني أهميته في بناء الدولة العراقية وذلك بسبب العلاقة المصرية مابين الخصائص الجغرافية للدولة وبين قوتها والتي تؤثر سلباً او إيجاباً

٣\_ فبعد عام ٢٠٠٣ واجه العراق تحديات جيو أمنية لا يمكن للدولة العراقية أن تتخطها دون معالجتها لأنها تؤثر على كيان الدولة وقوتها، فهي تساهم في عرقلة عملية بناء الدولة العراقية واستقرارها وأبرزها كان المناطق المتنازع عليها، والفراغ السكاني في البادية الغربية، وترسيم الحدود الإدارية، ومشكلة مضيق هرمز.... الخ، كلها تحديات لها آثار مباشرة وغير مباشرة تختلف من حيث شدة التأثير والمدى الزمني في تهدد أمن وبناء الدولة العراقية الجديدة.

٤\_ فالحدود الغربية للعراق، تعد من أخطر الحدود على أمنه خاصة من حيث وجود الإرهاب منذ عام ٢٠٠٣ ولحد اليوم، وذلك بسبب طبيعة تضاريس المنطقة، كما إن أجزاء واسعة من هذه المنطقة تخلو من وجود السكان، نتيجة للطبيعة الصحراوية والظروف المناخية القاسية، مما سهلت دخول المجاميع الإرهابية، فكانت حواضن أمنة لهم في التدريب وممارسة عملياتهم الإجرامية. كما إن هذه المنطقة تعاني من قلة عدد الجنود في حراسة الشريط الحدودي، كل ذلك يفاقم من المخاطر المحدقة بأمن الدولة العراقية وسلامة أراضيها مما ينعكس ذلك وبشكل مباشر على عملية بناء الدولة.

٥\_ كما تعد المناطق المتنازع عليها بين أربيل وبغداد ، أحد أبرز الملفات العالقة بين الجانبين على مدى سنوات، والتي تتضمن محافظة كركوك الغنية بالنفط، وأجزاء من محافظة نينوى، ومحافظة صلاح الدين شمالاً، ومحافظة ديالى شرقاً. و لا يوجد الى اليوم إجماع وطني لتحديد وتعريف المناطق المتنازع عليها وما هي سلسلة الاجراءات الإدارية المقترحة لتصحيح أوضاع تلك المناطق ، وذلك لتضارب المصالح القومية والفتوية والحزبية بين الأطراف، إن مشكلة المناطق المتنازع عليها هي في صميم الصراع السياسي الاستراتيجي ويجب معالجته على المستوى الوطني.

٦\_ وكذلك الموقع البري للعراق وعدم إطلالته على أي شواطئ ساحلية بحرية ستجعله منعزلاً عن العالم الخارجي، فالعراق لا يمتلك أي سواحل على البحار المفتوحة وكل ما يملكه مدخل ضيق على مضيق هرمز، والذي يمكن اغلاقه بسهولة مما يجعل من السهولة فرض حصار اقتصادي عليه من قبل إيران.

٧\_ ولكون استقرار الوضع الامني أحد شروط بناء الدولة مدنية عراقية ، فضرورة العمل على معالجة التحديات الجيو أمنية من خلال رسم سياسات عامة للأمن الوطني على مختلف المحاور واعتماد مبدأ التوازن والكفاءة في إدارة هذا الملف، من أجل الوصول الى بناء دولة مدنية قوية، وضمان التنمية المستدامة التي أساسها الأمن والرفاهية.



## المصادر والمراجع:

- (١) أحمد عدنان الميالي، بناء الدولة الفاعلة في العراق التحديات والمسارات، ط١، أعمال مؤتمر حوار بغداد الدولي الرابع، استراتيجية الحول الى الدولة الفاعلة، ج١، المعهد العراقي للحوار، بغداد، ٢٠٢١، ص١٥.
- (٢) فرانسيس فوكو ياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ط١، ترجمة مجاب الإمام، العبيكان، السعودية، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص٤١.
- \* (معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨ Treaty of Westphalia) هي المعاهدة التي أرست قواعد التعامل والعلاقات بين الأقطار الأوربية، بعد حروب دينية طاحنة (حرب المائة عام، ثم حرب الثلاثين عاماً)، إذ أرست هذه المعاهدة البذور الجنينية لظهور الدول القومية في بعض دول أوربا ذاتها. للمزيد انظر: سعد الدين ابراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص٤٣.
- (٣) سعد الدين إبراهيم وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.
- (٤) نالان حمه، عبد الرحمن كريم، تأثير العولمة على سيادة الدولة، دراسة نظرية، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: <https://iraqjournals.com>، ٢٠١٦، ص١٨٩.
- (٥) المصدر نفسه، ص١٩٥.
- (٦) سيدي محمد ولديب، الدولة وإشكالية المواطنة قراءة في مفهوم المواطنة العربية، ط١، دار كنوز المعرفة، عمان\_ الاردن، ٢٠١١، ص٣١.
- (٧) أحمد عدنان الميالي، مصدر سبق ذكره، ص١٥.
- (\*) الدولة الفاشلة: هي الدولة التي فقدت سلطتها وقدرتها وسيطرتها الفعلية على أراضيها، وهي عاجزة عن استخدام حقها المشروع في إقليمها، كما أنها تكون هشة وضعيفة في اتخاذ وتنفيذ القرارات العامة، وتعجز عن التفاعل مع الدول الأخرى كعضو فعال في النظام الدولي. للمزيد أنظر الى استراتيجية التحول إلى الدولة الفاعلة، أعمال مؤتمر حوار بغداد الدولي الرابع، المعهد العراقي للحوار، ط١، ٢٠٢١، ص٩. وانظر ايضا أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥، ص٤٤.
- (٨) بادود سمية، بناء الدولة في المجتمعات الطائفية: دراسة مقارنة بين الهند وباكستان، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ٢٠١٤، ٣-٢٠١٥، ص٦٢.
- (٩) فرانسيس فوكوياما، مصدر سبق ذكره، ص١١.
- (١٠) أحمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣.



- (١١) مجموعة مؤلفون، بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية، ط١، تحرير مثنى فائق مرعي و رؤى خليل سعيد، مؤسسة الرضوان الثقافية، بيروت، لبنان، ٢٠٢١، ص١٥.
- (١٢) ميلود عامر حاج، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، دراسات استراتيجية، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع١٤٤، ٢٠١٥، ص١٨.
- (١٣) أحمد عدنان الميالي، مصدر سبق ذكره، ص١٧.
- (١٤) رشيد الاركو، العنف في المجتمع المدرسي بالمغرب: مقارنة جيو أمنية، ع١٠٤، المجلة العربية للتربية النوعية، المجلد ٣، ٢٠١٩، ص١٤٨.
- (١٥) طارق محمد ذنون الطائي، مستقبل الأمن الدولي في ظل التحديات الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، ٢٠١٧، ص٢٩.
- (١٦) هایل عبد المولى طشطورش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ط١، دار الحامد، عمان-الأردن، ٢٠١٢، ص١٤٦.
- (١٧) أحمد عدنان الميالي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.
- (١٨) نواف قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، ط١، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ٢٠٠٨، ص٧٩.
- (١٩) قاسم محمد عبد، جيوبوليتيك الأمن الوطني العراقي (دراسة في التحديات)، مجلة قضايا سياسية، ع٤٨\_٤٩، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، ٢٠١٧، ص٢٢٥.
- (٢٠) صباح محمود محمد، الهضبة الغربية مشروع تطوير جغرافي \_عسكري، مجلة كلية التربية، ع٢٤، جامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٢، ص١٦.
- (٢١) علي حسين علي، تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ (دراسة جيوسراتيجية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، ٢٠١٦، ص١٦.
- (٢٢) سعدون شلال ظاهر، دور السكان في الوزن السياسي للعراق، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٦، ص٩٣.
- (٢٣) الجماعة العربية للديمقراطية، العلاقة بين الأمن القومي والديمقراطية في أوقات الأزمات: مدخل نظري، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي: <https://www.politics-dz.com>، ٢٠١٨/٣١، ص١٢.
- (٢٤) أحمد قاسم حسين، التحديات الاستراتيجية والعمليات التي يفرضها واقع الحدود العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحرب، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية العليا، بغداد، ٢٠٠٩، ص٥٧.
- (٢٥) ظلال جواد كاظم وأحمد مرزوق عبد عون، الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق وأثرها في نمو ظاهرة الإرهاب بعد عام ٢٠٠٣، مجلة البحوث الجغرافية، ع٧٢، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨، ص٣٠٩.



- (٢٦) موسى جعفر راضي الموسوي، الأقاليم الثلاثة في العراق دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، ج٢، ٧٧٤، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، ٢٠١٨، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.
- (٢٧) عمر يوسف مكي، المتغير الجيوبوليتيكي في العراق وتأثيره في العمليات العسكرية للمحور الاستراتيجي الغربي والشمالي أنموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الحرب، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية العليا، ٢٠٢٢، ص ١٤٩.
- (٢٨) حارث حسن وخضر خضوري، تشكيل الحدود الكردية: معادلات النفوذ والنزاع والحوكمة في المناطق الحدودية العراقية السورية، دراسة في مركز المكرم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي: [www.carnegie-mec.org](http://www.carnegie-mec.org)، ٢٠٢١/٧/٨.
- (٢٩) عبد العباس فضيخ دغوش، حدود العراق بين متطلبات الجيوبولتك وتحديات الأمن الوطني، دراسة، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١/٥، ص ٢٢.
- (٣٠) هائل عبد المولى طشوش، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠.
- (٣١) زيد علي حسين، منطقة الفراغ السكاني في البادية الغربية من العراق وأثرها في قوة الدولة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل، كلية التربية صفي الدين الحلي، العراق، ٢٠٠٩، ص ٧٣.
- (٣٢) علي عجيل منهل، المناطق المتنازع عليها\_ الحدود الادارية للمحافظات العراقية ومقترح القائد الأمريكي لنشر قوات لحفظ السلام، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي: [www.m.ahewar.org](http://www.m.ahewar.org)، ٢٠١٠.
- (٣٣) حمد جاسم محمد، الصراعات على الحدود الإدارية بين المحافظات في العراق بعد هزيمة داعش، مقال على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) علر الرابط التالي: [www.fcds.com](http://www.fcds.com)، ٢٠١٦/١٠/٢٦.
- (٣٤) سارة يونس كاكل، الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفيدرالية والصراع، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١، ص ٢-٣.
- (٣٥) المادتين (١١٠) و(١١٢)، من دستور جمهورية العراق، ٢٠٠٥.
- (٣٦) قاسم محمد عبيد، توزيع الاختصاصات الأمنية في الأنظمة الفيدرالية (العراق نموذجاً)، ندوة أنظمة الحكم الفيدرالية، دائرة البحث والتطوير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٣، ص ٥.
- (٣٧) زيد سالم، المناطق المتنازع عليها في العراق: بيئة جاذبة للجماعات المسلحة، تقرير على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي: [www.alaraby.co.uk](http://www.alaraby.co.uk)، ٢٨/فبراير/٢٠٢٢.
- (\*) المادة (١٤٠) تنص هذه المادة الموجودة في دستور الجمهورية العراقية لعام ٢٠٠٥، على تنظيم استفتاء شعبي لسكّان هذه المناطق لتخييرهم بين البقاء تحت



- إدارة وسلطة بغداد (الكومة العراقية الاتحادية) أو الذهاب ضمن سلطة الإقليم (حكومة كردستان).
- (٣٨) المادة (١٤٠) دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
- (٣٩) اللجنة التنفيذية للمادة ١٤٠ من دستور جمهورية العراق ، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي:  
<http://www.com140.com> .
- (٤٠) قاسم محمد عبيد، جيوبوليتيك الامن الوطني العراقي (دراسة في التحديات)، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨.
- (٤١) لاري هانلور وآخرون، إدارة التوتر العربي \_ الكردي في شمال العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية، مؤسسة RAND، ٢٠١١، ص ٦.
- (٤٢) جريدة الشرق الأوسط، المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل: شريط بطول ألف كم من الحدود الإيرانية الى السورية، ع ٤٢٠٣، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي: [www.aawsat.com](http://www.aawsat.com)، ١٧/أكتوبر/٢٠١٧.
- (٤٣) الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الرابط التالي:  
[www.aawsat.com](http://www.aawsat.com)، في ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٥
- (٤٤) سارة يونس كاكل، الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفيدرالية والصراع، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١، ص ١٣٠.
- (٤٥) علي ناصر ناصر، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، ط ١، دار الفارابي، بيروت \_ لبنان، ٢٠١٣، ص ٦٤ \_ ٦٥.
- (٤٦) كزار عباس متعب فرج، الابعاد الاستراتيجية للتأثير الدولي لمضيق هرمز دراسة مستقبلية، مجلة دراسات إقليمية، ع ٤٨، جامعة الموصل، ٢٠٢١، ص ٩٥.
- (٤٧) سيار الجميل وآخرون، العراق: دراسات في السياسة والاقتصاد، ط ١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٦، ص ٣٠ \_ ٣١.
- (٤٨) منتظر سعد البطاط، الآثار الاقتصادية لتطبيق قانون النفط والغاز في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، ع ١٧، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٤، ص ٦٤ \_ ٦٥.
- (٤٩) حسين موسى جاسم ، مضيق هرمز واستراتيجية الأمن القومي العربي، مجلة جامعة بابل، ع ١، العلوم الإنسانية، ٢٠١٠، ص ١٦٣.
- (٥٠) فخري رشيد مهنا، النظام القانوني للملاحة وتطبيقه على مضيق هرمز، اطروحة دكتوراه، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٨، ص ٢٥٢.
- (٥١) موسى جعفر راضي الموسوي، تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول الجوار الجغرافي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.



- (٥٢) جاسم محمد خلف، محاضرات في جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، ط١، بغداد، ١٩٦١، ص ١٨٣.
- (٥٣) علي ناصر ناصر، مصدر سبق ذكره ص ٨٤.
- (٥٤) جمال سالم عبد الكريم النعاس، الابعاد الجيو استراتيجية لإغلاق مضيق هرمز: دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة عمر المختار، ليبيا، ٢٠١٥، ص ٢٥٨.
- (٥٥) تغريد رامز هاشم وسعدون شلال، الاستراتيجيات الإقليمية والدولية في مضيق هرمز، مجلة البحوث الجغرافية، ع ١٤، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١١، ص ١١٨ \_ ١١٩.
- (٥٦) عيادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الازمات الدولية: (إيران\_العراق\_سوريا\_لبنان انموذجاً)، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة \_ قطر، ٢٠١٥، ص ١٦٠ \_ ١٦٣.

